

انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الواقع والطموح

م.م لهيب توما ميخا*

المستخلص

تم إنجاز البحث كي يقدم موجز حول منظمة التجارة العالمية، وتأثيرها في العراق، وكيف ستدعم عملية الدخول إليها زيادة التجارة بين العراق والدول الأعضاء في المنظمة؟ وكيف ستخلق فرص عمل واستثمارات جديدة معجلة حركة البضائع دولياً لفائدة التجار والمستهلكين على حدٍ سواء؟ الهدف هو تحسين المنفعة العامة لشعوب الدول الأعضاء، كما تناول البحث توضيح أهم التحديات التي واجهها العراق منذ بدء مرحلة التفاوض ومن ثم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وماهي الإجراءات الواجب اتباعها لتجاوز هذه التحديات.

Abstract

This research is a brief on the WTO and its impact on Iraq, and how it will support the entry process to increase trade between Iraq and the member states of the Organization, and how it will create jobs and new investments accelerated the movement of goods internationally for the benefit of traders and consumers alike, the goal is to improve the general benefit of the peoples of Member States to clarify what the most important challenges faced by Iraq since it seemed the negotiation stage and then join the WTO and what are the procedures to be followed to overcome these challenges.

مقدمة

تحتل التجارة الدولية اليوم محور اهتمامات بلدان العالم اجمع، ذلك انها يعول عليها كثيرا لتحقيق مكاسب مهمة بحيث اصبحت مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تعتمد وبشكل رئيس على مدى امتلاك السلعة لمزايا تنافسية تفوق السلع المثلثة لها في السوق العالمية، ويبقى وقيل كل شئ الاطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم مدى القدرة على النفاذ الى الاسواق، فبنود الاتفاق لم تترك مجالا او خيارا لانتاج السلع المصنعة او تسويقها دون ان تحكمها مادة قانونية، فالحكم على اتفاق معين لابد ان يأخذ في الاعتبار مايعطيه من حقوق بقدر ما يترتب عليه من التزامات.

والحقائق التاريخية تؤكد انّ النمو المتزايد للتجارة الدولية كان محركا رئيساً للنمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الاخيرة، وقد حققت البلدان التي تبنت استراتيجيات التكامل في الاطار العالمي نتائج ايجابية، في حين تخلفت عنها البلدان التي عزلت نفسها عن التجارة الدولية وعلى هذا الاساس تسعى منظمة التجارة العالمية الى توسيع نطاق الفرص المتاحة في التجارة الدولية عن طريق ازالة او تخفيف القيود المفروضة عليها. وبالنسبة للعراق اصبحت موضوع الإصلاح الاقتصادي ضرورة وليس خيارا بسبب التشوهات التي اصابت اقتصاده في معظم النشاطات واضعفت قدرته التنافسية جراء سنوات الحصار والحروب التي تلتها، ومن اهم وسائل الإصلاح الاقتصادي في العراق هو الاندماج مع الاقتصاد العلمي وهذا يتطلب العمل بجهد حثيث للتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

أولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بتوضيح المزايا والعيوب التي يمكن ان تترتب على انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

ثانياً : فرضية البحث: يمكن للعراق الانضمام الى المنظمة العالمية بعد العزلة الطويلة التي مرت به بسبب الحروب والحصار والعقوبات الاقتصادية في حالة تمكنه من تعزيز القدرة التنافسية لبعض المنتجات وبما يؤهلها للتنافس في الاسواق العالمية بحيث يحقق الاستفادة من الجوانب الايجابية من انضمامه للمنظمة العالمية.

ثالثاً: منهجية البحث: اعتمد الباحث منهجاً تحليلياً معتمداً على الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي في البحث، واستقرأ الواقع الاقتصادي، ثم بيان الاثار والنتائج الناجمة عن هذه الحالة.

رابعاً : هيكلية البحث: تناول البحث المحاور الآتية:

١. دور واهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد.
 ٢. نبذة تاريخية عن منظمة التجارة العالمية.
 ٣. الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.
 ٤. المبادئ الاساسية لمنظمة التجارة العالمية.
 ٥. ايجابيات وسلبيات الدخول الى منظمة التجارة العالمية.
 ٦. اجراءات وشروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
 ٧. انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.
 ٨. التحديات التي تواجه انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.
 ٩. مزايا ومخاطر انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.
- واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: دور واهمية التجارة

الخارجية في الاقتصاد:

كانت موضوعات التجارة الخارجية من ضمن الاهتمامات المبكرة لادبيات التنمية الاقتصادية، إذ ارتبطت العديد من نظريات التنمية الاقتصادية بموضوعات التجارة الخارجية، وعلى سبيل المثال(١):

- بين (جير الدماير) انَّ التجارة الخارجية تعمل كأداة لنقل التنمية.
- اكد (جيكون فاينر) على انَّ معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن ان يحققه ايّ بلد نام رهن بما يستطيع ان يحققه ذلك البلد في مجال التجارة الخارجية.

- عرض (كندلبرجر) عددا من الأنموذجات في التنمية الاقتصادية من أشهرها أنموذج الذي عَظَّم التصدير هو القطا القائد للتنمية الاقتصادية، وفي أنموذج آخر بين دور التجارة الخارجية باعتبارها قطاعا موازنا للاقتصاد.
- ركز (مايزلس) على دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية الذي يبرز من خلال ما توفره حصة الصادرات من زيادة القدرة على الاستيراد والتي تؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق ما تحدثه التغييرات في الطاقة الاستيرادية من اثار في الاستثمار.
- وقد أجرى البنك الدولي دراسة للتمييز بين مستوى الاداء الاقتصادي في البلدان التي تتجه سياستها التجارية نحو الداخل والبلدان التي تتجه نحو الخارج، وقد جرى التمييز بين هذه البلدان على اساس المؤشرات المتعلقة بالسياسة التجارية مثل:
 - معدل الحماية الكمركية.
 - مدى اعتماد القيود الكمية كالحصص واجازات الاستيراد.
 - مدى استعمال حوافز التصدير.
 - درجة تقييم سعر الصرف.

وجمعت البيانات حول (٤١) بلداً نامياً للمدة (١٩٦٢ - ١٩٨٥)، وتم تقييم مستوى الاداء الاقتصادي لهذه البلدان على اساس مجموعة من المؤشرات وهي (٢):

- متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ودخل الفرد.
- نسبة اجمالي المدخرات المحلية.
- متوسط نسبة زيادة راس المال الى الناتج.
- المتوسط السنوي لمعدلات نمو الصادرات الحقيقية من السلع المصنعة.
- متوسط المعدلات السنوية للتضخم.

وبينت النتائج ان مستوى الاداء الاقتصادي لتلك البلدان ذات التوجه الخارجي كان افضل كثيرا من اداء الاقتصادات ذات التوجه الداخلي من جميع النواحي. وفي نفسها الدراسة جرى تقييم مستوى الاداء الصناعي نفسها البلدان على اساس مجموعة من المؤشرات وهي:

- ❖ نمو القيمة المضافة الصناعية والزراعية.
- ❖ حصة القيمة المضافة الصناعية في اجمالي الناتج المحلي.
- ❖ حصة قوة العمل النشيطة المسجلة في الصناعة.
- ❖ نمو العمالة في مجال الصناعة التحويلية.

وبينت النتائج ان مستوى الاداء الصناعي في البلدان ذات التوجه الخارجي كان افضل منه في مجموعة البلدان ذات التوجه الداخلي، وتوصلت هذه الدراسة بعد مقارنة المؤشرات المتعلقة بالاداء الاقتصادي والاداء الصناعي في هذه البلدان الى ان سياسة الانفتاح والتوجه نحو الخارج تدعم الاستعمال الكفؤ للموارد، ولما كانت للتجارة الخارجية هذه الاهمية فقد ركزت غالبية برامج الاصلاح الاقتصادي التي جرى تنفيذها في مختلف البلدان في جانب مهم منها على اجراءات تتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

ان التركيز على اهمية تحرير التجارة يستند من الناحية النظرية إلى اساس انّ فرض القيود على التجارة من اجل تخفيف حدة العجز في الحساب الجاري سوف يؤدي الى زيادة حدة التشوهات داخل الاقتصاد، وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى استنزاف جانب كبير من الموارد الاقتصادية في نشاطات تعتمد على هيكل الحماية التي توفرها لها القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

وعلى الرغم من تباين خيارات السياسة الاقتصادية في الاصلاح الاقتصادي الا انّ الخطوات العامة في تحرير التجارة تمثلت باحلال التعريفات الجمركية محل القيود الكمية مع التحرك تدريجيا نحو خفض مستوى التعريفات الجمركية فضلا عن اتبا سياسة سعر صرف مناسبة، وهذه الاجراءات ينبغي ان يتم تنفيذها مع سياسات مناسبة على مستوى الاقتصاد الكلي.

ثانيا: نبذة تاريخية عن منظمة التجارة العالمية :

ان الجدل بين ما يمكن تحقيقه من مكاسب عن طريق تحرير التجارة او تقييدها ليس من الموضوعات الجديدة، حيث تعود بدايات هذا الاختلاف الى اواخر القرن الثامن عشر وامتدت طوال القرن التاسع عشر، وكان من اهم حجج انصار تقييد التجارة هو هدف حماية الصناعات الناشئة (وهذا الهدف كان يتوافق انذاك مع طبيعة الصناعات الناشئة في كل من المانيا والولايات المتحدة وهما من اكثر البلدان التي دعت الى تقييد التجارة في ذلك الوقت)، فضلا عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع الصناعات المحلية، الا انه مع مرور الوقت اثبتت الوقائع التاريخية ان تلك الاجراءات التقييدية لابد ان تكون محدودة المدى وان استمرارها يؤدي الى خلق تشوهات اقتصادية عديدة(٣).

اخذت الولايات المتحدة من ميثاق هافانا الجزء الذي يتماشى ومصالحها لتضعه موضع التنفيذ تحت مسمى اخر عرف بالاتفاق العام للتجارة والتعريفية (GAT) (غات)، وقد ابرم هذا الاتفاق في تشرين عام ١٩٤٧ ودخل حيز التنفيذ في كانون الثاني عام ١٩٤٨ واستمر العمل به حتى ولادة منظمة التجارة العالمية ومنذ نشأتها عقدت الغات ثماني جولات من المفاوضات كان اخرها جولة الاروغواي التي بدأت عام ١٩٨٦ وانتهت عام ١٩٩٣، ركزت الجولات الخمس الاولى على تخفيض الرسوم الكمركية اما الجولة السادسة والمعروفة بجولة كندي فقد تناولت موضوع الاغراق وفي الجولة السابعة (جولة طوكيو) تم التوصل الى مجموعة من الاتفاقات الهامة والمتعلقة بالاغراق والتجارة في لحوم البقر ومنتجات الالبان والطائرات المدنية والاجراءات الخاصة بترخيص الاستيراد، اما الجولة الثامنة (جولة اورغواي) فقد كانت اهم جولات الغات والتي احتدم فيها النقاش حول العديد من القضايا الحساسة ومنها الملف الزراعي حيث هددت الولايات المتحدة الامريكية الاتحاد الاوربي بفرض رسوم عالية على هذه الصادرات اذا لم يقوم الاتحاد بازالة الدعم لمنتجاته وصادراته الزراعية كما اصرت على ادخال قطا الخدمات والملكية الفكرية، وفي نهاية المفاوضات صدرت الوثيقة الختامية التي وقعت عليها ١١٧ دولة في مدينة مراكش في المملكة المغربية عام ١٩٩٤ على ان يبدأ العمل بها في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٥ وان يكتمل تطبيقها عام ٢٠٠٥.

الغات التي صار يطلق عليها اسم (الغات ١٩٩٤) لتمييزها عن الغات الاصلية (١٩٩٧) لم تعد هي الاداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية بل اصبحت جزءا من عائلة تضم مجموعة اخرى من الاتفاقيات التي يطلق عليها (اخوات الغات)، وبمقتضى نتائج جولة الاروغواي سوف يتولى امور هذه العائلة من الاتفاقات الدولية كيان دولي جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية وهذا الكيان هو منظمة التجارة العالمية.

ويمكن تحديد أهم اخوات الغات ١٩٩٤ بالاتي(٤):

١. الاتفاقات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
٢. الاتفاقات الخاصة بالقيود الفنية على التجارة والدعم والاجراءات المضادة او التعويضية والاجراءات الوقائية.

٣. الاتفاقات الخاصة بالاجراءات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية وقواعد المنشأ للمنتجات الداخلة في التجارة واجراءات التفتيش على البضائع قبل الشحن.
٤. الاتفاقات حول تنفيذ بعض مواد الغات مثل الاتفاق حول تنفيذ المادة (٧) المتعلقة بقواعد التقييم الكمي.
٥. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).
٦. الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية (TRIMS).
٧. الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).
٨. مذكرات التفاهم حول قواعد فض المنازعات واجراءاتها وحول متابعة منظمة التجارة العالمية السياسات التجارية للدول الاعضاء.
٩. الاتفاق حول قضايا التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية ومنتجات الالبان واللحوم.

وتم تحديد وظائف متعددة لمنظمة التجارة العالمية في وثيقة تاسيسها تتلخص في الاتي(٥):

١. ازالة التشوهات التي تنتاب انماط التجارة بين الدول.
٢. اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف اكثر استقرارا واكثر انفتاحا وله القابلية على التنبؤ.
٣. معالجة التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية.
٤. معالجة مشاكل الاتصالات وبناء الخدمات.
٥. معالجة الامور الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار الدولي.
٦. التحرر التدريجي للتجارة الدولية وحل النزاعات التجارية الدولية.

وحصلت تغييرات و اضافات على هذه الوظائف لعل اهمها تنظيم تجارة السلع الزراعية بعد عام ١٩٨٦ ومن ثم تحريرها من اية قيود او عوائق.

لقد هدفت المنظمة الى المساعدة على ضمان تحقيق دخول قومية متزايدة وتنمية منابع الثروة في العالم وتشجيع التنمية الاقتصادية، فضلا عن التوسع في تبادل السلع وذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ومنع التمييز في التجارة العالمية مع تخفيف استعمال القيود الكمية وغير الكمية لتحقيق ذلك، ولعل طبيعة عمل المنظمة تختلف عن مثيلاتها من المنظمات الدولية فهي لاتقع تحت منظومة الامم المتحدة (un) وانما هي منظمة تفاوضية قائمة على الشراكة التجارية (وان كانت هذه الشراكة متناقضة الاهداف من النواحي الفعلية لتضارب المصالح الاقتصادية للدول)، ولا تعتمد على التصويت في اتخاذ قراراتها وانما معاهدة لها طبيعة تعاقدية وكما جاء في ميثاق هافانا عام ١٩٤٧ وبالتالي فانها تنجح وتفشل احيانا اخرى في مفاوضاتها بين اعضائها طبقا للمصالح المتبادلة، وللمنظمة فوائدها وتداعياتها والغلبة فيها لمن يجيد قواعد اللعب فيها بغية تنظيم مصالحه التجارية وهذا لن ياتي من خلال التفرج والاستمسا وانما من خلال تشخيص الايجابيات والسلبيات في بنود المنظمة واتفاقياتها والخوض في غمار مناقشاتها المستمرة هنا وهناك تعظيم للفائدة وتقليصا للخسائر التجارية ان وجدت، ولعل مفتاح النجاح والاستفادة من الياتها يكمن في تنظيم الانتاج التصديري للبلد الذي يروم الانضمام اليها.

والجدير بالذكر ان الاتفاقيات المختلفة في بنود المنظمة العالمية للتجارة لاتعني فتح اسواق البلدان الصغيرة على مصراعيها لدخول السلع والخدمات او الاستثمار الاجنبي من دون قيود او شروط تحددها الانظمة واللوائح المحلية القائمة في الدولة المعنية، فهناك استثناءات كثيرة تتضمنها

لوائح المنظمة لصالح البلدان النامية مثل سقوف التعريفية الكمركية واستمرار دعم خدمات الانتاج والتسويق ومكافحة الاغراق^(٦)، كما تهدف المنظمة الى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الاعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الامثل لها وتوسيع وتسهيل الوصول الى الاسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والتعاون مع المؤسسات الدولية الاخرى (صندوق النقد الدولي ، IMF البنك الدولي WB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية، وقد شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحويلات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي بعد ان تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال التسعينيات من القرن العشرين وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تُعدّ اداة ووسيلة لها اهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية^(٧).

بلغ عدد الدول الاعضاء في المنظمة ١٤٥ دولة من بينهم ١١ دولة عربية كما في الجدول (١)، كما تضم عددا من المراقبين عددهم ٢٩ دولة من بينهم ٧ دول عربية فضلا عن ٨ منظمات دولية وعليه يصبح عدد المراقبين ٣٧ عضوا بين دولة ومنظمة كما في الجداول (٢ ، ٣ ، ٤)، وتُعدّ الولايات المتحدة اكبر المساهمين الماليين في المنظمة حيث تغطي حوالي ١٦% من ميزانيتها^(٨).

والعراق حاليا وبعد سلسلة من الحروب والحصار والانعزال عن السوق الدولية هو بحاجة للوقوف على مستويات تكنولوجيا عالية ومنخفضة الكلفة الانتاجية وعالية الكفاءة ويوهله في ذلك قدراته البشرية المهنية والثروات المتعددة الكبيرة مقارنة مع معظم دول الجوار التي لحقت بركاب المنظمة سابقا، للمنافسة التجارية اللاحقة بعد وقوفه على قدميه.

الجدول (١)
الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وسنوات انضمامها

الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وسنوات انضمامها	الدول العربية	سنة الانضمام
الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، أفريقيا الوسطى، إنتيجوا وباربودا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، ايسلندا، إيطاليا، باراجواي، الباربادوس، باكستان، البرازيل، البرتغال، بروناي دار السلام، بلجيكا، بليز، بنجلاديش، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلاند، تركيا، ترينداد وتوباغو، التشيك، تشيلي، تنزانيا، توجو، الجابون، جاميكا، جرينادا، جمهورية السلفاك، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جواتيمالا، جويانا، الدنمارك، دومينيكا، الدومينيكان، رومانيا، زامبيا، سانت فنسنت والجرينادين، سانتا لوتشيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلاند، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيريلانكا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبورج، ليختنشتاين، ليسوتو، مكاو – الصين، مالاي، المالديف، مالطا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكارجوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا - المملكة وجزر الإنتيل، هونج كونج - الصين، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.	مصر، المغرب، البحرين، تونس، الكويت، جيبوتي.	١٩٩٥
الإكوادور، انجولا، بلغاريا، بنين، تشاد، جامبيا، جزر السلومون، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، فيجي، النيجر، نيوجينيا بابا، وهايتي.	الإمارات العربية المتحدة، قطر.	١٩٩٦
بنما، الكونغو، منغوليا.		١٩٩٧
جمهورية قرغيزيا.		١٩٩٨
استونيا، لاتفيا.		١٩٩٩
ألبانيا، جورجيا، كرواتيا.	الأردن، سلطنة عمان.	٢٠٠٠
جمهورية الصين الشعبية، ليتوانيا، مالدوفيا.		٢٠٠١
الاقليم الجمركي المنفصل لتايوان وبنجو وكمنو وماتسو، الصين تايبيه.		٢٠٠٢
أرمينيا، جمهورية يوغسلافيا السابقة.		٢٠٠٣
كمبوديا، نيبال.		٢٠٠٤
	السعودية	٢٠٠٥

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى بيانات منظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

الجدول (٢)
الدول التي حصلت على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

الدول العربية	الدول الأجنبية
أثيوبيا، الجزائر، السودان، العراق، لبنان ليبيا، اليمن	أذربيجان، أفغانستان، أندورا، أوزبكستان، أوكرانيا، البهاما، بوتان، البوسنة والهرسك، تونس، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الرأس الأخضر، روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء، ساموا، ساوتوم والبرنسيب، سيشل، صربيا وجمهورية الجبل الأسود، طاجيكستان، غينيا الاتحادية، فيتنام، كازاخستان، الفاتيكان.

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى بيانات منظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

الجدول (٣)
المنظمات الدولية المراقبة في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية

الامم المتحدة (UN)
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
صندوق النقد الدولي (IMF)
البنك الدولي (WORLD BANK)
منظمة لاذنية والزراعة (FAO)
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
مركز التجارة الدولي (ITC)

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى منظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

الجدول (٤)
اعداد الدول الاعضاء والمراقبين والمنظمات الدولية المراقبة في منظمة التجارة العالمية

العدد	الصفة
١٤٥	الدول الاعضاء
١١	الدول العربية الاعضاء
٢٩	الدول بصفة مراقب
٧	الدول العربية بصفة مراقب
٨	المنظمات التي لها صفة مراقب

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى بيانات منظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

ثالثاً: الهيكل التنظيمي

لمنظمة التجارة العالمية^(٩):

يتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية:

- المؤتمر الوزاري: يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقات التجارية المتعددة.
- المجلس العام: يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل كما يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في المدد التي تفصل بين اجتماعاته، ويكون بمثابة الجهاز لتسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بذلك وكذلك مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- المجالس المتخصصة: ينشأ المجلس لشؤون التجارة في السلع ومجلس لشؤون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية وتكون هذه المجالس مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء، وتنعقد اجتماعاتها بحسب الضرورة للقيام بمهامها وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام
- اللجان الفرعية: ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية المالية والإدارة، كما ينشئ لجناً أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.
- السكرتارية: يتضمّن هيكل منظمة السكرتارية يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وواجباته وشروط خدمته ومدة شغل منصبه، ويعين المدير العام أعضاء موظفي السكرتارية ويحدد لهم واجباتهم وشروط خدمتهم على وفق القواعد التي يعتمدها المركز الوزاري.

رابعاً: المبادئ الأساسية

لمنظمة التجارة العالمية:

- تستند المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية الى النصوص القانونية التي وردت في اتفاقية تأسيسها والاعلانات الوزارية والقرارات التي تحدد التزامات البلدان الاعضاء في المنظمة، والهدف الاساسي في انشاء منظمة التجارة العالمية هو تحقيق حرية التجارة الدولية لغرض رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الانتاج المتواصل والاتجار بالسلع والخدمات على وفق القواعد لهدف التنمية وحماية البيئة والحفاظ عليها، ويأتي هذا الهدف في ضوء المبادئ الأساسية الآتية^(١٠):
١. الالتزام بأن تكون التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية وإلغاء القيود الكمية على الواردات من السلع والخدمات أي إلغاء نظام الحصص الكمية.
 ٢. التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل والدخول في مفاوضات لخفض التعريفات الجمركية والالتزام بتثبيتها وعدم رفعها.

٣. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويلزم هذا المبدأ كل دولة عضو في المنظمة قامت بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في المنظمة بان تعمم هذه المعاملة تلقائياً ومن دون تمييز على جميع الدول الأعضاء الا في حالات استثنائية كأن يكون بينهما حرب ما يدعو أحدهما لاسباب أمنية الى الامتناع عن تعميم تلك المعاملة ومن دون ان يطلب تبريراً ذلك، وهذا المبدأ نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية.
٤. الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهو المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية وينص (لا يحق للدولة العضو في المنظمة أن تميز في إجراءاتها المحلية بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الرسوم والضرائب والقوانين والاجراءات التنظيمية من اجل حماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد).
٥. مبدأ التجارة العادلة وهذا ما نصت عليه المادة السادسة من الاتفاقية التي تقضي بجعل التجارة بين الدول الاعضاء مبنية على اسس عادلة بحيث تصبح معه الكميات المصدرة او المستوردة من السلع والخدمات انعكاساً لكفاية الانتاج ونوعيته ومن ثم توفير القواعد والاجراءات الحمائية للملكية الفكرية.
٦. مبدأ الشفافية ويقضي هذا المبدأ بتوفير المعلومات للمستثمرين المصدريين والمستوردين وبقدر يمكنهم من التنبؤ المستقبلي بالسلوك التجاري للدول، اي التعريفات الكمركية ويتم تثبيتها في جداول التزامات كل دولة ومن ثم تكون معروفة لكل الدول.

ومن اهم المكاسب التي تسعى مختلف البلدان الحصول عليها من انضمامها الى منظمة التجارة العالمية هي:

١. تعزيز السلام ومعالجة النزاعات بشكل بناء: فمن المعروف ان التجارة تزدهر في ظل السلام والثقة المتبادلة والتعاون الدولي، وقد اثبتت الحوادث التاريخية ان التوتر والنزاع يصيب كافة الاطراف بالخسارة (١١).
٢. تقليل عدم التكافؤ بين الشركاء التجاريين: إذ تم التفاوض بشأن الاتفاقات من قبل كافة الاعضاء وقت الموافقة عليها بالاجما ثم تمت المصادقة عليها من قبل برلمانات كافة تلك البلدان واصبح لجميع الاعضاء حقوق متساوية.
٣. تخفيض تكاليف المعيشة: تعمل منظمة التجارة العالمية على تقليل الحواجز التجارية وتكون النتيجة انخفاض تكاليف المنتجات وبالتالي انخفاض اسعار السلع والخدمات اي ان تكاليف المعيشة سوف تكون أقل.
٤. تحقيق التنمية: تسعى المنظمة الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة من خلال اعطائها مدة سماح اطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، فضلاً عن منحها مساعدات تقنية والتزامات اقل تشدداً من غيرها وتعفى الدول الاقل نمواً من بعض احكام اتفاقيات المنظمة.
٥. تحسين مستوى الدخل: ان تقليل العوائق امام التجارة يعمل على زيادة مستوى التجارة وهذا يعمل على زيادة مستوى الدخل، وحتى عندما يواجه المنتجون المحليون المنافسة من الاستيراد فإن عملية التكيف مع هذه المنافسة يدفعهم لزيادة انتاجيتهم وتحسين نوعية المنتجات بحيث يصبح بإمكانهم القدرة على التنافس وهذا يحسن من مستوى الدخل.

٦. تقليص مستويات الفساد: فالتجارب التاريخية توضح أنّ حالات الفساد تتزايد مع زيادة العوائق والقيود، مثلاً نظام الحصص في التجارة الخارجية يخلق أرباحاً كبيرة للجماعات التي تحصل على هذه الحصص وهذا يشجع على الفساد عند توزيع الحصص بين التجار وتحديد المؤهلين منهم.
٧. المشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية: إنّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيّتح للدول الأعضاء فرصة المساهمة الفاعلة في هذا المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تستطيع من خلال أنظمة التعامل داخلها من أسما صوته وان تكون طرفاً في النقاشات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي العالمي.
٨. الحصول على التكنولوجيا: ان منظمة التجارة العالمية تسهل فرص حصول الأطراف المتعاقدة على التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكة المعلومات وتأمين حصتها في أسواق الخدمات.
٩. الاستفادة من الامتيازات: إذ بإمكان الدول الأعضاء في المنظمة تحقيق فائدة كبيرة من المزايا التفضيلية التي تعمل المنظمة على تقديمها للدول الأعضاء، بالوقت الذي يؤدي فيه عدم الانضمام الى عدم الاستفادة من امتيازات تخفيض الرسوم الجمركية وامتيازات دخول السوق^(١٢).

خامساً: إيجابيات وسلبيات الدخول

الى منظمة التجارة العالمية:

بشكل عام يمكن القول ان توزيع التأثيرات السلبية والايجابية في حد سواء بين الدول النامية من جراء تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية هو امر يختلف من دولة الى اخرى تبعاً لاختلاف انظمتها الاقتصادية وهيكلها الانتاجية والتمويلية، اذ ان مدى تأثر الاقتصادات النامية من جراء تطبيق مبادئ المنظمة يتوقف على مجموعتين من العوامل المترابطة وهي درجة الانفتاح على الاسواق العالمية وتركيبية وخصائص الصادرات التجارية من السلع والخدمات، فكلما كان الانفتاح على الاسواق العالمية اكبر كلما كان لأثر تطبيق مبادئ الاتفاقية آثار ايجابية اكثر وأثاراً سلبية اقل، أما ما يخص تركيبة وخصائص الصادرات التجارية من السلع والخدمات فإن الاتفاقية نصّت على احداث تخفيضات مهمة في جدول الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاولية الداخلة في الصناعة بنسب تصل الى (٧٠ %) من النسب السابقة، أما السلع نصف المصنعة فقد نصّت الاتفاقية على تخفيض الرسوم المفروضة عليها بنسبة تتراوح بين (٣٢ % - ٤٧ %) في حين ان التخفيضات في الرسوم الجمركية على مجموعة السلع المصنعة الأساسية (النهائية) تتراوح ما بين (٢٥ %- ٤٣ %)^(١٣).

أ: الإيجابيات:

١. إنّ النطاق القانوني لاتفاق إنشاء المنظمة قد راعى الى حد كبير التعايش بين مسألتين هما (التماثل والتنو) في التعامل مع الدول الاعضاء، فالتماثل يبدو واضحاً بسرّيان شرطي (الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدولة في الدول الاخرى)، مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنو فيبدو جلياً بأقرار الاعفاءات من تطبيق احكام الاتفاقيات متعددة الاطراف للدول النامية^(١٤).

٢. جاء موضوع المساواة القانونية بين الاعضاء كأحد الحسنيات المسجلة للمنظمة، إذ تمتلك كل دولة عضو صوت واحد إن كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الثقل الاقتصادي لتلك الدولة أو ثقلها السياسي، مما يوفر فرصة للدول النامية من ابداء آراءها بحرية في موضوع التجارة العالمية.
٣. أن الإعفاءات الخاصة التي اقترتها المنظمة والمتعلقة بالدول النامية أضفت على المنظمة المذكورة موضوع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة التي تمر بها الدول النامية من متطلبات وجهود عملية التنمية، وهي (أي الإعفاءات) تتيح للدول النامية الاستمرار بجهود التنمية والاستفادة من التسهيلات التي توفرها المنظمة للدول النامية، وتمكنها من عدم الالتزام بالشروط التي تعرقل عملية التنمية فيها وبصورة قانونية (١٥).
٤. أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطا مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققته اداء اقتصادي أفضل ويتم ذلك من خلال الاندماجات بين المصارف لتكوين مصارف جديدة قوية وذات رأسمال عملاق لأمكانية مواجهة المصارف الأجنبية مما يؤدي ذلك الى تطور القطا المالي والمصرفي في الدول النامية (١٦).
٥. من أهم الخصائص المميزة لمبادئ منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات إنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على اساس تجاري وتحسين الاستفادة من قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها، وكذلك انشاء نقاط اتصال من قبل الدول الصناعية لتسهيل استفادة موردي الخدمات في الدول النامية من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية والفنية لخدمات محددة ومتطلبات التسجيل والاعتراف والحصول على المؤهلات التخصصية وتوافر تكنولوجيا الخدمات (١٧).
٦. إن الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصا اوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات فضلا عن انفتاح الاسواق امامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية.
٧. تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة واكثر تنظيمية في الكثير من الحالات بما في ذلك كفاءة الفرص لحماية الصناعات الوطنية والتمتع بمدة اطول لتنفيذ التزامات اقل مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة (١٨).

ب: السلبيات :

١. من المتوقع أن تواجه الدول النامية آثاراً سلبية من جراء تطبيق برامج الإصلاح الزراعي من أهمها ارتفاع تكلفة الواردات من الغذاء نتيجة للارتفاع المتوقع في الاسعار بسبب انخفاض فوائض الغذاء المدعوم (كنتيجة لتخفيض الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية لقطاعها الزراعي وبالتالي تدهور موازين المدفوعات للدول المستوردة للغذاء بشكل عام) وهي من المؤكد الدول النامية (فعلى سبيل المثال تتوقع مصادر الامم المتحدة ان تبلغ الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية بسبب تحرير التجارة الدولية في مجال السلع الزراعية حوالي (٩٠٠) مليون دولار سنوياً، لكون المنتجات الزراعية تمثل حوالي (٢٠ %) من اجمالي الواردات العربية و (٤ %) من اجمالي الصادرات في كافة الدول العربية (١٩).

٢. بالرغم من ابرام اتفاقيات عديدة ضمن اطار منظمة التجارة العالمية تحدد اهداف ومبادئ يجب على الدول الالتزام بها وانشاء اجهزة تتكفل بالادارة والاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات فإن دور الدول الاعضاء المؤثرة مازال قائماً، بل ان هناك من الدول ما قد تحاول استناداً الى وضعها المتميز في العلاقات التجارية الدولية ان تقحم اعتبارات سياسية من اجل التحايل على تنفيذ التزاماتها التجارية .
٣. في طبيعة الامر ان العديد من البلدان النامية وجدت انه بأنضوانها تحت راية نظام اقتصاد السوق والتخفيف من حدة ازمة الطاقة والمستوى المتدني في معدلات نموها واثار فشل او تعثر كثير من تجاربها التنموية، فقد بات من المؤكد قبولها بالامر الواقع وما أنتهت اليه الحالة بأبرام اتفاقية منظمة التجارة العالمية أي ما أرترضته الدول المتقدمة والذي لم تجد الدول النامية امامها من سبيل الا الرضوخ.
٤. ان وسط ومجال عمل منظمة التجارة العالمية يتيح للدول التي تتخذ من الرأسمالية نظاماً اقتصادياً لها فقط من الدخول في اتفاقاتها، فبعد انهيار النظام الاشتراكي بات نظام السوق بما يتضمنه من شعارات تحرير التجارة العالمية من القيود الداخلية والخارجية وأنحسار دور الدولة المسيطرة في القطاعات التجارية هو السائد في معظم دول العالم، من ناحية أخرى فإن مجال عمل المنظمة هو مجال يشمل كل قطاعات التجارة الدولية .
٥. يلاحظ المنتقدون إن منظمة التجارة العالمية لايتوقع لها في المدى المنظور ان تعالج مشاكل التجارة الدولية ويقولون ليس هناك من حيث المبدأ ما يمنع التكتلات من زيادة الحواجز التجارية بدلا من خفضها، واذا نفذ هذا التهديد ونشبت الحروب التجارية فيحتمل ان تكون الاجراءات الانتقامية اشد عنفا مما لو كانت بدون تكتلات(٢٠).
٦. ان مبدأ فتح الاسواق وتحريرها من كافة الرسوم الجمركية الذي تُعدّ مرشداً اساسيا لعمل منظمة التجارة العالمية، يظل قاصرا عن معالجة اختلال هياكل الانتاج واختلالات هياكل التجارة الخارجية واتجاهاتها المشوهة كما (ان النظام التجاري العالمي يلزم الدول بتغيير مناهج تفكيرها وسياساتها الاقتصادية لاطبقا لاولوياتها ولكن طبقا لشروطه) (٢١).

سادسا: اجراءات وشروط الانضمام

الى منظمة التجارة العالمية:

ان عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تعتمد على مبدأ " العقد شريعة التعاقد " او ما يتم الاتفاق عليه، بمعنى ان شروط انضمام كل دولة تختلف عن الاخرى بحسب ظروف الانضمام والمفاوضات المصاحبة لها فهي في الاساس عملية تفاوض بين الدولة الراغبة في الانضمام والاعضاء الاخرين في المنظمة مما يتيح لكل دولة عضو فرض ما تراه من شروط تتناسب مع مصالحها التجارية.

هنالك مجموعة من الاجراءات التي يتم الاتفاق على تنفيذها بين الدول الراغبة في الانضمام ومنظمة التجارة العالمية يمكن تحديدها على النحو الآتي:

١. تقديم طلب الى مدير عام المنظمة، الذي يحيله الى الدول الاعضاء لابداء الرأي وبناء على موافقة المجلس العام للمنظمة تحصل الدولة على صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها(٢٢).

٢. يتم تشكيل مجموعة عمل لمناقشة وتحديد شروط الانضمام مع بعض الدول التي غالباً ما تضم مجموعة من الدول المتقدمة والدول ذات المصالح المشتركة مع الدول المعنية، ويختلف عدد الدول في فريق العمل بحسب النحل الاقتصادي للعضو المستجد فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تاوان ٢٦ دولة، وعمان ٢٣ دولة، والأردن ١٩ دولة، كان العدد في حالة روسيا ٦٣ دولة، والصين ٥٨ دولة، والسعودية ٥٢ دولة.
٣. تبدأ مرحلة المفاوضات بتقديم الدولة المعنية مذكرة السياسة التجارية التي تتضمن شرحاً لنظام التجارة الخارجية والجهاز الإداري ذي الصلة، ويشمل هيكل التعريفات الجمركية والتعليمات المتعلقة بالتجارة في البضائع والخدمات فضلاً عن حماية حقوق الملكية الفكرية والقوانين المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقات الثنائية(٢٣).
٤. مرحلة المفاوضات الفعلية (الثنائية او التعددة) التي تحدد شروط الانضمام التي تتضمن التزامات بشأن تطبيق قواعد واحكام الانضمام وتحديد المدة الانتقالية للتوافق مع المنظمة من الناحية التشريعية والهيكلية والتفاوض حول جداول الالتزامات والتنازلات فيما يتعلق بالنفاذ الى الاسواق، كما ان حق الدولة الاولى بالرعاية يعد ابرز تلك الالتزامات فضلاً عن مراعاة الشفافية(٢٤).

- ويمكن ايجاز شروط الانضمام في ثلاثة نقاط رئيسية وهي(٢٥):
١. قبول الاتفاقيات الموقعة في اطار المنظمة بوصفها حزمة، ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات ٢٤ اتفاقاً تحكم التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية للاستثمار.
 ٢. تقديم التزامات محددة يجري التفاوض حولها مع الدول الاعضاء في المنظمة في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي).
 ٣. الاتفاق على التزامات محددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات واخضاعها لشروط النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية، بالاتفاق مع الدول الاعضاء في المنظمة.

سابعاً: انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية:

إنَّ الاتجاه نحو الانضواء تحت لواء منظمة التجارة العالمية يتحرك في اتجاه واحد وليس هناك خيار لايّ مجتمع للانعزال عنه، ولقد ثبت أنَّ المستفيد الأكبر من اتفاقيات التجارة العالمية هي تلك الدول التي انضمت بوقت مبكر بعد اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وهي المجتمعات ذات القدرة التكنولوجية المميزة.

بالنسبة للعراق على الرغم من عدم وجود استراتيجيات واضحة تؤطر مسارات الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الا ان التوجهات التي ظهرت في أثناء السنوات الماضية اشترت تحولات واضحة نحو اعتماد الية اقتصاد السوق ودعم القطا الخاص في قيادة الاقتصاد فضلاً عن محاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي على وفق الياته الجديدة التي ابرزها الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(٢٦).

قدم العراق طلب الانضمام الى المنظمة في عام ٢٠٠٤، وهذا يتطلب ان تقدم الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بقطا الزراعة والخدمات فضلا عن الحواجز التقنية التي تواجهها التجارة الخارجية والامور المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية... الخ، وكل ذلك يتطلب تقديم خطة عمل تشريعية لما تنوي الحكومة اجراءه من تغيير في الجوانب التنظيمية والتشريعات بما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة، ولكي يحقق العراق مكاسب ايجابية من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لابد من أن يقترن ذلك بتطوير صناعات إنتاجية في العراق اي بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على الدخول في مضمار المنافسة الذي سيتعزز في اطار المنظمة اذ ان المنافسة هي معيار البقاء في السوق الدولية اي الذي ينتج افضل وباقل كلفة.

ومن الضروري وعند البدء بالتفاوض مع المنظمة المذكورة الاخذ بنظر الاعتبار الاتي:

١. ارسال مختصين في مجال الاتفاقات الدولية.
 ٢. ارسال مختصين يعرفون حيثيات وسلبيات وايجابيات مبادئ منظمة التجارة العالمية.
 ٣. ارسال مختصين في مجال التفاوض.
 ٤. الاخذ بنظر الاعتبار احتياجات الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة اذ ان الاتفاق الاول بين الدولة العضو والمنظمة يكون بمثابة الدستور الذي سوف يتم التعامل به مستقبلا ويتم الرجوع اليه على الدوام.
- والجدول الآتي يبين اجراءات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وإن أغلب المراحل المنجزة حاليا تعد من المراحل الشكلية والعمل الحقيقي لا يبدأ الا بعد تشكيل فريق العمل وانطلاق المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف في آن واحد.

جدول (٥)

مراحل واجراءات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

1	استلام طلب العضوية	3. أيلول 2004
2	تأسيس فريق العمل رئيسة فريق العمل السيدة كلاوديا اوريب سفيرة كولمبيا كانون الأول 2006	• 13 كانون الأول 2004
3	تقديم المذكرة	• 16 ايلول 2005
4	تقديم الأسئلة والأجوبة	• 28 تشرين أثنان 2006 تقديم الأسئلة. • في 24 كانون أثنان 2007 قدمت الحكومة العراقية الأجوبة للجولة الثانية من الأسئلة المقدمة من بلدان منظمة التجارة العالمية
5	اجتماعات فريق العمل	• الجولة الأولى من اجتماعات فريق العمل تجتمع في 2007-5-25 • الجولة الثانية من اجتماعات فريق العمل في 4-4-2008. • الجولة الثالثة مخطط لها ان تعقد في نهاية هذا العام 2009 لتتناول ملف الخدمات.

المصدر: د. ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، بحث مقدم لندوة المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد ٢٠٠٩، ص ٥.

ثامنا: التحديات التي تواجه انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية:

١. تشريع القوانين التي تنظم دخول السلع والخدمات الى العراق وقوانين حماية المستهلك والسيطرة على سياسات الاغراق للسوق، وهذا السعي للاصلاح الاقتصادي يجب ان يصاحبه سعي للاصلاح الاجتماعي وعلى نطاق واسع.
٢. إن مسألة التفاوض حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لاتقع على وزارة التجارة فقط بل يجب ان تشترك معها مختلف الوزارات والجهات الاخرى ذات العلاقة مثل الصحة والزراعة والصناعة من اجل السعي لتوفير التسهيلات المطلوبة والقيام بعقد الندوات من اجل التوعية وبيان اهمية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
٣. العمل على تنظيم وتفعيل دور المؤسسات الرقابية التي لها علاقة بالتنوع والمؤسسات الصحية والمالية والقانونية.
٤. ضرورة توفير قاعدة بيانات احصائية وتفصيلية وتكون متاحة للباحثين في هذا المجال من اجل القيام بالدراسات التخصصية والخروج بنتائج علمية.
٥. ضرورة العمل على بذل الجهود المكثفة عن طريق عقد سلسلة من الندوات العلمية واستعمال وسائل الاعلام لتسليط الضوء على مفصل مهم من المفصل التي لها علاقة مباشرة بمستقبل المواطن العراقي ومنها ما يتعلق بانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، وكيفية استخدام ادوات الاتفاقية لتحقيق اقصى فائدة من الايجابيات وتلافي السلبات والاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية المقررة للدول النامية والاقلة نمواً، إذ ان عملية الوعي آخذة في النمو مع ثورة المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر (٢٧).
٦. ضرورة واهمية تعزيز القدرات الوطنية في الصناعات التراثية والشعبية والحفاظ عليها وابرار خصوصية العراق التاريخية والحضارية من انتاج تلك الصناعات وتحويلها الى عوائد مادية ذات اثر فعال في رفع الايرادات.

تاسعا: مزايا ومخاطر انضمام

العراق لمنظمة التجارة العالمية:

١. مزايا الانضمام: يمكن ان يحصل العراق عند انضمامه لمنظمة التجارة العالمية لمزايا وفرص عديدة يمكن ايجازها بالآتي:

أ- على مستوى الناتج

المحلي والخدمات:

١. تؤكد الحقائق التاريخية إنَّ النمو المتصاعد للتجارة الدولية هو بحد ذاته المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي، وهنا تأتي ضرورة فتح الأنشطة الخدمية للاستثمارات العربية والاجنبية لاثراء الاقتصاد الوطني من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار وهذا سوف ينتج عنه زيادة نسبة مساهمة القطا التجاري الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجم التجارة الخارجية، كما ان زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع الاقتصاد بحيث يمكن للعراق ان لايعتمد على النفط فقط بوصفه مصدراً جيداً للدخل.

٢. حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة إذ يمكن للاعضاء اللجوء الى الية تسوية النزاعات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية للدفا عن حقوق المنتجين والتجار والمسوقين وكافة مصالحهم التجارية، ويعد جهاز المنظمة لتسوية النزاعات من احدث اجهزة حل النزاعات واكثرها فاعلية في العلاقات الدولية بسبب اعتماد الية التسوية في المنظمة لمبدأ الزامية المحاكمة وتنفيذ الاحكام وهما من اهم عناصر النجاح لاي نظام قانوني دولي او محلي.

٣. ان تحرير التجارة مع بلدان العالم بعد انضمام العراق للمنظمة سيمكنه من استعادة مكانته التجارية اذا اتبع القواعد الصحيحة من خلال حصول الصناعات العراقية على فرص التطوير والتحديث بالمستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة عالميا.

٤. تعزيز تجارة الخدمات فالعراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سوف يتيح فرصا عديدة لموردي الخدمات في مجالات عديدة مثل (الاتصالات والتامين والمصارف)، فضلا عن الثقافة والرياضة والترفيه.

٥. الحد من الممارسات التجارية التي تؤدي الى الاغراق من خلال الواردات الرخيصة والمنافسة غير المشروعة الناتجة من بيع الشركات الاجنبية منتوجاتها باسعار تصدير اقل نظرا لكونها تلقت دعما حكوميا.

٦. تحديث الانظمة وتشريع القوانين الجديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وفي الواقع تُعدّ هذه فرصة جيدة ويمكن الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمة في هذا المجال من اجل الاسرا بتشريع القوانين وتحديث الانظمة(٢٨).

ب- على مستوى الزراعة العراقية:

١. لاشك إنَّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية له جوانب ايجابية متعددة لجميع القطاعات ومن ضمنها القطا الزراعي، فعلى سبيل المثال سيتم فتح الاسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محليا وبالمقابل سوف يتم فتح الاسواق المحلية للسلع الزراعية الواردة الى العراق وهذا يعني المنافسة، الا أنَّ العمل على الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية عن طريق التنظيم الجيد للانتاج الزراعي وتطوير انتاج المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية والاهتمام بجودة منتجات النشاط الزراعي التخصصي مثل الزراعة العضوية والزراعة المحمية سوف يكون لصالح المحاصيل الزراعية المحلية ويسهل تسويقها داخليا وخارجيا(٢٩).
٢. يُعدَّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مهماً من ناحية الملكية الفكرية التي تصب في صلب النظام التجاري العالمي الجديد وتهدف لحماية فكر الانسان وابدا العقل البشري ومبتكري الاعمال التقنية وهي تنطبق على الزراعة والصناعة ومنها مايتعلق بالعلامات التجارية والانموذجات الانتاجية وبراءات الاخترا والاصناف النباتية والحيوانية.
٣. ولعل من النقاط الاساسية التي يجب مراعاتها في ظروف العراق الجارية هي منافسة الواردات للمنتجات الزراعية المحلية والتي باتت (في ظل تطبيق نظام التعريفات الجمركية) من اهم المشاكل التي تحيط في الزراعة العراقية، ولا بد من تأكيد الاهمية القصوى لرفع كفاءة انتاج وتسويق المنتجات المحلية وتقليل تكاليف الانتاج لمواجهة الواردات الرخيصة وهذه المشكلة قد تبقى سائدة لمدة قد تطول او تقصر تبعا لجهود الدولة في الاسرا لاصدار قانون التعريفات الجمركية وقانون حماية الانتاج الزراعي المحلي ضد سياسات الاغراق من البلدان المصدرة الى العراق.

ت- على مستوى الاستهلاك العام والخاص:

١. ازدياد ثقة المواطن المستهلك بالسلع المتوفرة والتي سينحسر عنها الغش التجاري والتقليد والتلاعب بالاسعار حيث تخضع جميع السلع المحلية والمستوردة لقواعد وشروط وضوابط قياسية مثل اعتمادها للمواصفات والمقاييس العالمية وتدابير الجودة مايعرف ب (iso)، والتدابير الصحية والصحة النباتية والحيوانية وحماية حقوق الملكية الفكرية الفردية فضلا عن قانون حماية المستهلك.
٢. حرية اختيار السلع والخدمات المتوفرة في السوق المحلي والذي بات جزءاً لا يتجزأ من السوق العالمية وحيث يتمتع المستهلك باختيار افضل السلع والخدمات واكثرها كفاءة وجودة ونوعية واقلها سعرا.
٢. مخاطر الانضمام: يرى المعارضين لانضمام العراق الى المنظمة الدولية العديد من المخاطر التي يمكن ان تنتج عن هذا الانضمام، ومن اهم ما يرى في هذا المجال ماي(٣٠):

١. إنَّ عملية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية تتسم بالسرعة مما يوحي بأنَّ هناك دوافعا سياسية لهذه المساعي، في الوقت الذي يتطلب الاقدام على الانضمام لهذه

المنظمة اجراءات عديدة للتمهيد وتهيئة الاقتصاد العراقي كي يكون في وضع يمكنه من الحصول على نتائج ايجابية في حال انضمامه وهذا يعني اعادة هيكلة الاقتصاد واعادة الاعمار لما تهدم من البنى التحتية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي، وضرورة تقديم الدعم للقطا الزراعي (توفير الاسمدة والبذور والخدمات الزراعية)، بما يساعد على تطوير الزراعة لتتمكن من المنافسة تجاه السلع الزراعية المستوردة، وكل هذه الاجراءات تتطلب زمناً طويلاً.

٢. انعدام الرقابة والسيطرة في المنافذ الحدودية على السلع المستوردة مما ادى الى اغراق الاسواق العراقية بالعديد من السلع الاستهلاكية ومن مناشئ رديئة، وليس من المتوقع في الامد القصير استعادة السيطرة على حركة التجارة الخارجية مما يزيد من الاضرار المترتبة على انفتاح الاسواق العراقية بهذه الطريقة.

٣. ترافق كل ذلك مع التوجه نحو تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الذي لم يكن في العراق قطا خاص قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان نضوج القطا الخاص تطلب بيئة ملائمة تتسم بالاستقرار الامني وتوفر التشريعات القانونية.... الخ، وهو لايتوفر في الوقت الحاضر مما يجعل التسر في الانضمام في ظل بيئة اقتصادية مشوهة سوف يزيد من التشوهات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي تتجسد في تزايد معدلات البطالة والتضخم والفساد الاداري مع تدهور معدلات الانتاج الصناعي والزراعي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. إنَّ انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية سيعطي بؤادر أفضل لتحرك العراق نحو السوق العالمي وطبقاً لذلك فإن الفوائد التي سيجنيها من هذا الدخول هي أكبر من تكاليف الانضمام لذا نرى وجوب أنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية لانه يتيح الفوائد الآتية:
 - أ. إستعادة دور العراق على المستوى الدولي.
 - ب. فسح المجال امام فتح بعض العزلة التجارية التي عاشها العراق أبان السنوات السابقة.
 - ج. الإستفادة من الكثير من الاعفاءات العامة والخاصة المتاحة في قانون المنظمة نتيجة لاعتبارين:
- * إنَّ العراق دولة نامية و يتيح له ذلك إستعمال هذه الاعفاءات.
- * إنَّ العراق دولة تمتلك ظروفًا اقتصادية خاصة تتيح له إستعمال هذه الاعفاءات.
٢. ان أنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية سيعطي أمامه المجال للانفتاح على السوق العالمي وبالتالي زيادة فرص دخول المنتجات العراقية من السلع والخدمات الى كافة أنحاء العالم وضمن اتفاقيات وضوابط من قبل منظمة التجارة العالمية.
٣. الانفتاح على الخدمات واتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات فالعراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام للمنظمة العالمية سوف يتيح فرصا عديدة لموردي الخدمات في مجالات مثل خدمات التأمين والخدمات المصرفية والاتصالات وكذلك الترفيه والخدمات الثقافية والرياضية.
٤. إنَّ أنضمام اغلب دول العالم في تلك المنظمة يجعل بحث موضوع الانضمام اليها جدياً لتفادي الانعزال عن ثاني اكبر منظمة دولية بعد الامم المتحدة.
٥. الاستفادة من تشريعات المنظمة الخاصة بالدول النامية في مجال الخدمات إذ تتيح الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بشكل تجاري وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية (الانترنت)، ونقاط الاتصال التي يتم انشاءها من قبل الدول الصناعية لتسهيل الحصول على المعلومات في الجوانب التجارية والفنية.
٦. إنَّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من شأنه زيادة فرص العراق للحصول على السلع المستوردة وادخال التوحيد القياسي ومراقبة الجودة وأن يمهد الطريق لممارسات جمركية أقل فوضوية وبيروقراطية، كما أنَّ رجال الاعمال الاجانب سيشعرون بقدر أكبر من الحماية قبل المغامرة بدخول السوق العراقية ومساندة جهود العراق لتطوير السياحة وقطاعات الخدمات المالية.
٧. إنَّ عملية النفاذ الى الاسواق العالمية مرهونة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.

ثانياً: التوصيات:

١. ينبغي ان يتم الانضمام ضمن استراتيجية صناعية للدولة لتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وذلك ما يتطلب الحفاظ على التوازن الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع متطلبات

- مرحلة الانضمام ووضع النظم والتشريعات اللازمة لذلك، ويتجلى ذلك في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
٢. تكيف التشريعات العراقية (قانون التعريف الجمركية وقانون الضرائب وقانون الاستثمار وغيرها)، وتبسيط الاجراءات بما يتلائم ومباديء واحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
٣. تسوية الانقسام بين القطاعين العام والخاص والتخلص من الاحتكار الحكومي للإنتاج، ولا يعني ذلك اخلاء الساحة الى القطر الخاص بل زيادة فاعلية دور الدولة في التدخل ووضع برنامج عملي لنقل ملكية القطر العام الى الخاص خصوصا في المشاريع التي يمكن ادارتها من قبل القطر الخاص وتحفيز ذلك القطر نحو الاستثمار في صناعات المعرفة والمهارة وعلى اساس ذلك ان عملية بيع القطر العام ينبغي ان تتم بعد دراسة وتقويم اداء الصناعة بحسب مراحلها فما ينطبق على صناعة او فرع منها قد لا ينطبق على صناعة اخرى مع وجوب ان تكون الاهداف الاجتماعية ضمن عملية التقويم لحاجة الفرد العراقي لمزيد من السلع والخدمات، كما ينبغي ان تتم عملية النقل تدريجيا ومتناغمة مع نمو حوافز النهوض بالقطر الخاص وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن عملية التحول وبخاصة البطالة.
٤. تعزيز الممارسات التجارية اي تسهيل الاجراءات في انجاز المعلومات بما فيها خدمة النقل والاستشارات من خلال توحيد المفاهيم واختصار القوائم فضلا عن اهمية المعلومات التجارية في استخدامها في رسم الخطط واستراتيجيات تجارية في مجال التسويق وبيان الاسواق والاسعار والمنتجات المطلوبة ونظم التجارة والمعايير التقنية.
٥. تحديد القطاعات الدقيقة في كل من الزراعة والصناعة التي ستستمر الحكومة في تقديم الدعم لها بالشكل الذي تسمح به التزامات المنظمة وعلى وفق الجداول الزمنية المحددة.
٦. تطوير الاستثمار في القطر النفطي لكون السلة المالية لبقية القطاعات من اجل توفير موارد كافية لتمويل الصناعات التحويلية العراقية التي تعاني من نقص التمويل.
٧. معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن عمليات التحول الى اقتصاد السوق بصورة استباقية مخططة لتلافي حدوث ردات فعل جماهيرية عنيفة تؤدي الى انتكاس عملية التحول.
٨. إن خيار الدول النامية للاندماج الايجابي ضمن النظام التجاري العالمي الجديد، مرهون بمدى استعداد هذه الدول لاعتماد تدابير فعالة ورشيقة في المجال السياسي والاقتصادي وما يتصل بهما، اذ تفقد الى بناء اقتصاد تنافسي.
٩. اذا ما كان بعض يخشى من خطورة الانضمام، فإن ثمن البقاء خارج المنظمة او التأخير في دخولها سيكون باهضا ايضا، ولاشك ان الانضمام للمنظمة خيار صعب للدول النامية لابد منه.
١٠. صحيح سيكون العراق مرتبط بنسق العلاقات الاقتصادية للدول المتقدمة (والمستفيدة الاكبر)، ولكن العراق ايضا سوف يجري في النسق نفسه ويستفيد بدرجة تعتمد على مقدار تأهيله إذ ان بقاء العراق خارج النسق الدولي المتقدم يجعله يسير بخطى بطيئة، خالية من الحوافز والتحديات الضرورية، ولا يتمتع بالامتيازات التكنولوجية ولا بالعلاقات التجارية والسياسية.

المصادر والهوامش:

- (١) د. مظفر حسني علي، مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد ٢٠٠٩، ص ٣.
- (٢) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، أيلول، ١٩٩٦.
- (٣) د. مظفر حسني علي، مصدر سابق، ص ٥.
- (٤) د. ابراهيم العيسوي، لغات واخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠٠١، ص ٥٨.
- (٥) د. جميل محمد جميل الدباغ، لماذا الانضمام الى منظمة التجارة العالمية واقع ورؤيا مستقبلية، خبير وعضو اللجنة الوطنية العليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد ٢٠٠٩، ص ١.
- (٦) عبد الاحد جمال سليم، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية، بحث القي في ندوة التجارة الدولية، عمان، ٢٠٠٢. www.jordandevnet.org
- (٧) د. اسامة عبد المجيد، منظمة التجارة العالمية واثرها على الاقتصادات العربية، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٩٧، مارس/اذار ١٩٩٩.
- (٨) سارة يكستن، منظمة التجارة العالمية، ابريل، ٢٠٠٥. www.kefaya.org
- (٩) منتدى العلوم الاقتصادية، التطور التاريخي للجات ومنظمة التجارة العالمية.
- www.jazayr.net
- (١٠) د. هيثم كريم، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الصناعة العراقية، افاق استراتيجية، جريدة الصباح.
- www.alsabah.com
- (١١) د. مظفر حسني علي، مصدر سابق، ص ٦.
- (١٢) عبد الكريم كامل ابو هات، عبد الكريم جابر شنجار، العراق ومنظمة التجارة العالمية (وجهات نظر)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع، ٢٠٠٤، ص ١٣.
- (١٣) موقع المنظمة الالكتروني على الانترنت. www.wtoarab.org
- (١٤) فيصل السلمي، العولمة ومنظمة التجارة العالمية، صفحة دراسات اقتصادية. www.afaqiraq.org
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) د. عبد المنعم محمد الطيب، الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، ورقة مقدمة في المائدة المستديرة للاساتذة العرب، ليبيا، ١٩٩٩.
- (١٧) مصطفى علي الحجار، منظمة التجارة العالمية، الاهداف والادوار، مجلة الاقتصادي، العدد ١٢٢، اذار ٢٠٠١. www.aliqtisadi.com
- (١٨) د. ابراهيم العيسوي، مصدر سابق ذكره، ص ١١٠.
- (١٩) فيصل السلمي مصدر سابق ذكره.
- (٢٠) ارفيند باناجاريا، شرق اسيا: اهي كتلة تجارية جديدة ؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس، ١٩٩٤، المجلد ٣١، العدد ١، ص ١٨.
- (٢١) د. حميد الجميلي، المدخل الحقيقي للتكامل الاندماجي العربي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، السنة الرابعة، ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- (٢٢) تقرير عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ٨.

- (٢٣) اشرف شمس الدين، الدول الاقل نموا في النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (الاسكوا)، ٢٠٠٣، ص ١٦.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (٢٥) محمد غسان حبش، الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية. www.mafhoum.com
- (٢٦) د. ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، بحث مقدم لندوة المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد ٢٠٠٩، ص ٣.
- (٢٧) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، دراسة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتعاون العربي الاقتصادي المشترك، فبراير ٢٠٠١، ص ١٥.
- (٢٨) د. مظفر حسني علي، مصدر سابق، ص ٩.
- (٢٩) د. جميل محمد جميل الدباغ، مصدر سابق، ص ٣.
- (٣٠) مكي محمد ردام، ماذا يعني انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، جريدة المدى، العدد ٧٢٥، ٢٠٠٦.